مفهوم المغايرة عند سيبويه

م.م. أمجد ستار ساجت علي الحسيني

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الثانية

المقدمة :

إنّ كتابَ سيبويه مِنَ الكُتبِ إلتي مازالَتْ تحتاجُ مِنَ الباحثينَ الكثيرَ مِنَ الجُهدِ والبحثِ، لأنّهُ يحتوي مِنَ المفاهيمِ والنظرياتِ إلتي لو تَمّ اكتشافُهَا – مِنْ دونِ الوثوقِ المطلقِ بشروحِ الكتابِ وتفسيراتِهِ التي ربّما أوّلَتْ قواعدَ لَمْ يردهَا صاحبُ الكتابِ مما جعلَّهَا مصدراً مِن مصادرِ الإيهامِ عندَّ الكثيرِ مِنِ الباحثينَ والدارسينَ – لكفانا اللهُ شرَّ بعضِ تلك المحاولاتِ التيسيريةِ المغرضةِ التي حاولَتِ النيلَ مِن عربيتِنَا ولكُنّا في غنىً عن النقودِ، وربّما لو قُرئتْ تِلكَ الافكارُ على ما ارادَهَا سيبويه (١٨٠هـ) لأعانَتِ الكثيرينَ واغنتنَا عنِ الكثيرِ مِن محاولاتِ التيسيرِ[١] إلتي ارادَ رُوّادُهَا تبسيطَ النحوِ و قواعدِهِ الجامدةِ ولأغنانَا عَنْ عَنَاءِ التقديرِ والتأويلِ المُتَمّحلِ والبعيدِ الذي اضطرَ النحويين إلى التوجه إليه عندّ افتقارِهِم للدليلِ ومِن هذه الغائباتِ فكرةُ المطابقةِ والغيريةِ التي دخلَتْ غِمَارَ الانتصارِ لهذِهِ المدرسةِ أو تلكَ وإلتي صرفتْ البعضَ عن التّفكرِ في نظريةِ الغيريةِ في كتابِ سيبويه، وهي واحدةٌ من تلكَ النظرياتِ التي لَمْ تأخذْ حقّهَا بسببِ القراءاتِ غيرِ المستويةِ ؛ إلتي تحدّثَ عنّها الدكتور نعمة رحيم العزاوي في كتابِهِ (في حركةِ تجديدِ النحو وتيسيرِهِ في العصر الحديث)، وهي مشكلةُ صعوبة المادةِ النحويّةِ[٢] ؛ وساحاولُ هنا الحديثَ عَن نظريةٍ تحوي عدداً مِن القرائنِ إلتي لم أجدْ لاحقي سيبويه ماعدا الاخفش(٢١٥هـ) قدّ تطرقوا إليّها ، أو عدّوها منهجاً أو قاعدةً من القواعدِ النحويّةِ على الرغمَ من اهميتِهَا واثرّهَا الكبيرِ في التفرّيقِ المعنويّ والنحويّ بين المرفوعاتِ وخاصةً المبتدأ والخبر، وبين المنصوباتِ كالظّرفِ، والحالِ، والاستثناءِ، والمعيةِ،، وغيرّها مما سأوردّه في بحثي هذا.

نظريةٌ اورّدهَا صاحبُ الكتابِ في اكثر مِن اربعةَ عشرَ مورداً ؛ وهي علاقةُ المطابقةِ والغيريةِ ، أو نظريةُ (هو هو) ، و (لا هو هو) إلتّي اصبّحتْ فيما بعدٌ محوراً مِن محاورِ الخلافِ بين البصريين ، والكوفيين الذين قالوا بالخلافِ ما دَفَعَ البصريين إلى الثورةِ عليهم على الرغمَ من أنّ الكوفيينَ كانوا قَد اخذوا النظريةَ عن سيبويه لكنّهُم ربّما لمْ يوّفقوا في اختيارِ المصطلحِ "الخلاف" الذي جلب لهم كلّ ذلك النقد وساشرعُ في هذا البحثِ بالحديثِ عن نظريةِ المطابقةِ ، والغيريةِ أو (هو هو) و(لا هو هو ، او ليس هو) بعدَ الحديثِ عَن الخلافِ البصريّ – الكوفيّ حولَ مصطلحِ المخالفةِ أو النصبِ على الخلافِ ثُمّ أُعّرّجُ على الفرقِ بين مصطلحِ الخلافِ، ومصطلحِ الغيريةِ ثمَّ في المبحثِ الثالثِ ساتحدثُ عَن نظريةِ (هو هو) وعلاقاتُها، وفائدتها في تيسيرِ القاعدةِ النحويةِ وقبلّ أنْ اشرعَ في بحثي اودُّ أنْ اوضحَ أنّ المصطلحاتِ التي ساستخدمُها مِن قبيلِ (الخلاف) أو (المخالفة) هي اختصاراتٌ لفظيةٌ أعني بها مصطلحَ الكوفيين (النصبُ على الخلافِ) ليس الا لذا اقتضى التنويه.

المبحث الاول :-

الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل النصب:-

عرضَ ابو البركاتِ الانباري (ت٥٧٧هـ) في المسألةِ الثلاثين من انصافِهِ آراءَ النُحاةِ من مدرستيّ البصرةِ والكوفةِ ملخصاً اياها بثلاثةِ اراء [٣] :-

١- رأيّ الكوفيين في النصبّ وقولهم بالخلافِ.

٢- رأيّ ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب في النصبِ على فعلٍ محذوفٍ "غيرِ مقدرٍ".

٣- رأيّ البصريين في تقديرِ (فعلٍ أو اسمِ فاعلٍ) تسويغا لتقديرِهِ بالمفعوليةِ.

ثمّ شرحَ معنى الخلافِ عندّ الكوفيينَ وبعدَ سردِهِ رأيّ البصريينَ عادَ لتفنيدِ الرأيّ الكوفيّ مستنداً إلى اِشكاليةِ مصطلحِ " الخلافِ " الذي وَصَفَهُ بالفسادِ لأنّهُ ((لو كانَ الموجبُ لنصبِ الظرفِ كونّهُ مخالفاً للمبتدأ لكانَ المبتدأُ ايضاً يجبُ أنْ يكونَ منصوباً ؛ لان المبتدأَ مخالفٌ للظرفِ ؛ كما أنّ الظّرفَ مخالفٌ للمبتدأ ؛ ألا ترى أنّ الخلافَ لا يُتصورُ أنّ يكونَ مِن واحدٍ وإنّما يكونُ مِن اثنين فصاعداً ؛ فكان ينبغي أنْ يُقالَ " زيداً امامَكَ ، وعمرا وراءَكَ " وما أشّبه ذلكَ ، فلمّا لَمْ يَجُزْ ذلّكَ دلَّ على فسادِ ما ذهبوا إليّه))[٤] وفي حديثِ الانباريّ هذا لا اَجدُ نقداً موضوعياً للنظريةِ سوى الحديثِ عَن المصطلحِ (الخلاف) ، ثُمّ انتقلَ بعدَ ذلّكَ إلى المفعولِ معه الذي يقولُ

الكوفيونُ بنصبِهِ على الخلافِ ايضاً فعرضَ اَراءَ الفريقينِ ثُمّ اَحتّجَ بردِّ النصبِ على الخلافِ في المعيةِ كما ردّهُ في الظّرفِ من دون أن يتحرّى تغييرَ المصطلحِ ، أو ينظرَ إليه من زاويةِ المطابقةِ والخلافِ ، أو يتحرّى البحثَ في ماهيةِ هذا النصبِ[٥] وفي اعتقادي أنّ النظريةَ لَمْ تغبْ عن بالّهم إلاّ أنّهُم لَمْ يتفكروا فيها أو ربّما جرّهُم التعصبُ إلى نقدِ المصطلحِ غيرَ آبهينَ بايجادِ مصطلحٍ آخرَ يُناسبُ النظريةَ ، وهو مَا دَرَجَ علّيهِ اصحابُ الخلافِ مثلّما ذهبَ إليّه أبو البقاءِ الكعبري في تبيينه من عرضٍ وتحليلٍ فهو يقولُ:-((إذا وقعَ الظّرفُ خبراً عن المبتدأ كانَ لفظُهُ منصوباً ، وموضعهُ رفعاً لوقوعِهِ موقعَ الخبرِ)) [٦] وهو هنا يتحدثُ عن موقعٍ يوجبُّ الرفعَ وهو الخبريةُ إلا أنّ النصبَ جاءَ لانّ الظرفيةَ ليست مِن الخبريةِ وهو هُنا يذهبُ إلى الاعترافِ بالعاملِ المعنويّ دونّ أنْ يشعرَّ فيلمحُ للنظريةِ ثُمّ يعودُ وكأنّهُ تنبّهَ إلى شيء ما ليذهبَ إلى الاهتمامِ بتقديرِ البصريين الذين اختلفوا في هذا المقدّرِ فبعضُهُم قدّرّهُ بالفعلِ ليستوي عندّهُم نصبهُ على المفعوليةِ المطلقةِ ، فيما ذَهَبَ الاخرونَ منهُم إلى تقديرِ اِسمِ الفاعلِ ليوجهوهُ نحو النصبِ فأدخلوا أنفسَهُم في معضلةٍ أُخرى هي اِيجادُ الفاعلِ مما دفعهُم للتعليلِ بأنّ الفعلَ " مقدرٌ من وجهٍ وغير مقدرٍ مِن وجهٍ آخرَ " [٧] ، حتى يقدروا عاملاً لأنّهُم وكما يقولُ اِبنُ جنّيّ(٣٩٢هـ):- ((قَالوا لفظيٌ ومعنويٌ لَمّا ظهرَتْ اثارُ فعلِ المتكلمِ بمضامةِ اللفظِ إلى اللفظِ أو باشتمالِ المعنى على اللفظِ)) [٨] ، لكنّهُ بَعدَ ذلكَ يُشيرُ إلى نصبِهِ على الخلافِ عِندَّ الكوفيينَ وراحَ يوّجّهُ مقالةَ الكوفيين فِي الخلافِ لإضعافِ حجّتهم ؛ فهو يسندُ اليَهُم تعديلَ الجرِّ بـ"في" إلى نصبّهِ لمخالفةِ الأصلِ ثُمّ يعودُ للقولِ بإنّ شُبّهةَ الكوفيين:- ((كُلّ شيئين مختلفين فالثاني منهُما منصوبٌ)) [٩] ، ثُمّ يؤكِدُّ أنّ وَجّهَ الفسَادِ في رأيّهِم هذا أنّ :- ((الخلافَ لو أوجبَ النصبَ لجازَ نصبُ المبتدأ ؛ لأنّهُ مخالفٌ للخبرِ ؛ وهذا لاسبيلَ إليه)) [١٠] ، ثُمّ ينتقلُ إلى مسألةِ عاملِ النصبِ في المفعولِ بِّهِ الذي ينصبُهُ الأخفَشُ نصبَ الظّرفِ وينصبُهُ الكوفيونَ على الخلافِ ، والمدقِقُ فِي رأيّ الأخفشِ(٢١٥هـ) والكوفيين لايجدُّ خلافاً بينهما لأنّ الظّرفَ يُنصبُ على الخلافِ ، ومادامَ الأخفشُ ينصبُهُ على الظرفِ فالكوفيونَ ينصبونَهُ ايضاً على الخلافِ الذي نُصبَ على اساسِهِ الظّرفُ كما يرى الأخفشُ حسبَّ نظريةِ المطابقةِ فـ((اَنتصبَ كما ينتصبُ المفعولُ إذاَ جاءَ مِن بَعد الفاعلِ ، وهكذا تفسيرُ الحالِ ، لأنّكَ إذا قُلتَ : "جاءَ عبدُ الله راكباً " فقد شغلتَ الفعلَ* بـ"عبد الله" وليس "راكبٌ" مِن صفتّهِ لأنّ هذا نكرة وهذا معرفة ، وإنّما جئتّ بِهِ لتجعلَهُ اسماً للحالِ إلتي جاءَ فيها فهكذا تفسيرُهُ ، وتفسيرُ " هذا أحسنُ منكَ وَجْهاً "، لأنّ "الوجهَ" غيرُ الكافِ إلتي وقعتْ عليها " مِنْ " و" أحسنُ " في اللفظِ إنّما هو الذي تفضلهُ فـ" الوجه " غير ذينك في اللفظِ فلّمّا جاءَ بعدهُمَا،

وهو غيرهُما اَنتصبَ انتصابَ المفعولِ بِّهِ بعدَّ الفاعلِ)) [١١] ، فيما يذهبُ الزجاجُ إلى تقديرِ فعلٍ في " اَستوى الماءُ ولابَسَ الخشبة" [١٢] ، أمّا صاحبُ كتابِ ائتلافِ النُصرَّةِ (٨٠٢ هـ) فيذهبُ إلى ذِكرِ رأيّ الكوفيين مُقتضباً ثُمّ يعرضُ رأيَّ ثعلب (٢٩١هـ) في التقديرِ ، فيذهبُ إلى ترجِيحِ رأيّ البصريينَ في قولِهِ إنّهُ ينتصبُ بعاملٍ مقدرٍ ، أما فعلٌ أو اسمُ فاعلٍ على اختلافِ التقديرِ ، لأنّ الظّرفَ كلّ ظرفٍ زمانيٍّ أو مكانيّ فإن فيه معنى (في) و(في) حرفُ جرٍّ لابُدّ لَـهُ مِن شيءٍ تتعلقُ بِّـهِ ؛لأنّها دَخَلَتْ رابطةً فاَعرفْ هذا وتجنبْ ما سواهُ تُصِّبْ))على حدِّ تعبيرِهِ[١٣] في المسألةِ التاسعةِ ثُمَّ يليهَا بمسألةِ المفعولِ مَعهُ ، ويذهبُ مِن البدايةِ إلى ابطالِّ رأيّ الكوفيين فيقول:- ((ذَهَبَ الكوفيونَ إلى أنّ المفعولَ معهُ منصوبٌ على الخلافِ كما قالوا في الظّرفِ فهو باطلٌ على باطلٍ)) [١٤] ومِنَ المعلومِ أنّ الكوفيين يستعملونَ مصطلحَ الصرفِ [١٥] ايضاً للقضيةِ نفسها مما يدلُّ على إنّهُم ربّما لَمْ يكونوا مقتنعينَ بمصطلحِهم الاول ، وَعَليّ أن اعترفَ أنّ اصحابَ كُتبِ الاختلافِ النحوي كانوا يلامسونَ نظريةَ الغيريةِ ويداعبونّها في قولِهم بأنّ "نصبَ الظرفِ على أنّهُ ظرفُ لأنّ الموقعَ موقعُ الخبريةِ" لكنّهم يبتعدونَ مرةً اخرى عندّما يجنحونَ للتقديرِ.

المبحث الثاني :-

الفرق المعجمي بين غير وخلف :-

جاءَ في العيّن مِن معاني الخلفِ ((خلافَ رسولِ اللهِ – صلى اللهُ علّيهِ وآلّهِ وسلّم:- مخالفتُهُ في القرآنِ ، ورجلٌ خالفٌ وخالفةٌ أي : يُخالفُ ذو خلافٍ وخلفهُ ، واَختلفَتُ اختلافَةً واحدةً والخلافُ تميزٌ لَهُ بَعد " ومنهُ قُولُه تعالى :{ **وإنْ كَادُوا لَيستفِزّونك مِنَ الأرضِ لِيُخرجوكَ منها وإذاً لا يلبثونَ خِلافك إلا قليلاً}** الاسراء /٧٦ أي بعدك (ويقرأ) خلَفكَ ، وقالَ الحارثُ بن خالدِ المخزوميّ :

(أخلت الديار خلافهم فكأنما بسط الشواطب بينهن حصراً[١٦]))

ولَمْ يبتعدْ صاحبُ القاموسِ المحيطِ عَن هذا الرأيّ فقد قالَ ((الخلفُ نقيضُ قدامِ ، والقرنُ بعدَ القرنِ ، ومنهُ ؛ هؤلاءِ خلفٌ سوء ... والخلفةُ بالكسرِ ؛ الاَسمُ في الاختلافِ ، أو مصدرُ الأختلافِ ، أيّ :هذا خلفٌ مِن هذا ، أو هذا يأتي خلفَ هذا)) [١٧] وجاءَ في مقاييسِ اللغةِ لابن فارس (٣٩٥هـ) أنّ ((الخلفَ هو الاستقاءُ لأنَّ المستقينَ يتخالفانِ ، هذا بعد ذا وذاك بعد هذا)) [١٨].

جاءَ في مفرداتِ الراغبِ (٥٠٤هـ):- ((والأخلافُ والمخالفةُ : أنّ يأخذَ كُلّ واحدٍ غيرَ طريقِ الآخرِ في حالِهِ أو قولِهِ والخلافُ أعمُّ مِن الضدِّ ؛ لأنّ كُلّ ضدين مختلفانِ ، وليسَ كُلّ مختلفينِ ضدينِّ)) [١٨] .

أمّا غيرُ فقد جاءَ في مفرداتِ الفاظِ القرآنِ أنّ غيراً على أوجهٍ :-

الاولُ : أنْ يكونَ للنفيِ المجرّدِ في غيرِ اثباتِ معنى بّهِ نحو " مررتُ برجلٍ غيرِ قائمٍ " .

الثاني : بمعنى (إلا) فيستثنى بّهِ .

الثالثُ : لنفي الصورةِ مِن غيرِ مادتِّهِ ، نحو الماءُ إذاَ كانَ حاراً غيرُهُ إذاَ كانَ بارداً ، وقولِه تعالى :- { **كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا** } النساء / ٥٦ .

الرابع : أنْ يكونَ ذّلّكَ متناولاً لذاتٍ نحو :- **{ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُوْنِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُوْلُوْنَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُوْنَ }** الانعام /٩٣ اي الباطل .

و يظهرُ مِن عرضِ المعاني المعجميةِ للمغايرةِ ، والاختلافِ أنّ معنى الاختلافِ يتضمنُ دوماً معنى المغايرةِ فالشيءُ إذاَ اَختلفَ مع شيءٍ آخر غايرهُ ولكنَّ معنى المغايرةِ ليس متضمناً لمعنى الاختلافِ فالشيءُ إذاَ غايرَ شيئا آخرَ ليس شرطاً أنْ يخالفَهُ وفي هذا المعنى يقولُ الراغبُ:- ((والفرقُ بينَ غيرينِ ومختلفينِ أنّ الغيرينِ أعمُّ فإنّ الغيرينِ قَدّ يكونانِ متحققينِ في الجوهرِ لخلافِ المعنيين فالجوهرانِ المتغيرانِ هما غيرانِ ، وليس مختلفينِ فكُلُّ خلافينِ غيرانِ وليس كُلّ غيرينِ مختلفين)) [١٩] كما اكدَّ ابنُ الاثيرِ (٦٥٦ هـ) هذا الفرقَ في قولِهِ :-((وكل مختلفين متغايرين وليس كل متغاير مختلف))[٢٠] مِن هنا يبدو لي أنّ ثمّةَ فرقاً شاسعاً بين استعمالِ لفظِ المخالفةِ ، ولفظِ المغايرةِ لأنّ الثاني (الخبر) لو كانَ غيرَ الأولِ (المبتدأ) فليس شرطاً أنْ يخالفَهُ لأنّ المخالفةَ مِن قبيلِ المناقضةِ والتضادِ ، يؤيدُ ذلكَ قولَ الراغبِ : ((والخلافُ أعمُّ مِنَ الضدِّ لأنّ كُلّ ضدينِ مختلفانِ ، وليسَ كُلّ مختلفينِ ضدينِ)) [٢١] .

وجاءَ في الفرقِ بينَ المختلفِ ، والمتضادِ :- ((انّ المختلفين اللّذين لايسدُّ احدهُما مسدَّ الآخرِ في الصفةِ التي يقتضيها جنسُهُ مع الوجودِ كالاسودِ والحموضةِ ، والمتضادانِ هما اللّذان ينتفي أحدهُما عندّ وجودِ صاحبِهِ إذاَ كانَ وجودُ هذا على وجهِ الذي يُوجدُ عليه ذلكَ كالسوادِ ، والبياضِ فكُلّ متضادٍ مختلف وليس كُلُّ مختلفِ متضاداً ...)) [٢٢] إذْ يعني أنّ ثمةَّ علاقةٌ بين التضادِ والاختلافِ ترتقي احياناً إلى بابِ التداخلِ في

المعنى وهذا ما دفعَ أبا هلالٍ العسكري(٢٤٠ أو ٢٤٢هـ)أنْ يعدهُمَا مترادفين في بابِ المجازِ قال:-((والتضادُ والاختلافُ قدّ يكونانِ في مجازِ اللغةِ سواءٌ يقالُ زيدٌ هندٌ عمرو إذا كانَ مخالفاً لَهُ)) [٢٣].

أمّا المغايرةُ فهي اختلافُ أحدِّ المعنيينِ عن الآخرِ وهذا ما ارادَهُ سيبويهُ حينما تحدثَ عَن عدِّ الاسمِ ظرفاً في حالِ تعدى الفعلِ نحو : ذهبتُ امس وفي حالِ إسنادِ الاسمِ حيثُ يكونُ المبتدأُ في مكانٍ أو زمانٍ ، وعندئذٍ يكونُ الاسمُ مِن الأماكنِ ، والاوقاتِ غيرُ الأولِ فإذا كانَ الأخرُ هو الاولُ كان اسماً خبراً وقدّ اتضحَ ذلكَ بقولِهِ :- ((وههنا يكونُ الاسمُ مِن الاماكنِ ، والاوقاتِ غيرُ الاولِ)) [٢٤] ، وليسَ مخالفاً لَّهُ وهو ما دفعَ ابن الانباري إلى الإعتراضِ على الكوفيين في قولِهم بالخلافِ ، وفيما ذهبوا إليه مِن أنّ الناصبَ للظرفِ الواقعِ خبراً هو مخالفتُهُ للمبتدأ حيثُ قالَ :- ((أمّا قولُهم إنّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، وإذا قُلتَ " زيدٌ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، وإذا قُلتَ :- " زيد امامَك ، وعمرو وراءَك ، فامامَك ليس هو زيدٌ ووراءَك ليس عمرو ، فلمّا كانَ مخالفاً لهُ وجبَ أنْ يكونَ منصوباً على الخلافِ ، قُلنّا هذا فاسدٌ ، وذلكَ لأنّهُ لو كانَ الموجبُ لنصبِ الظرفِ كونُهُ مخالفاً للمبتدأ لكانَ المبتدأُ ايضاً يجبُ أنْ يكونَ منصوباً لأنّ المبتدأ مخالف للظرفِ كما أنّ الظرفَ مخالف للمبتدأ ؛ لأنّ الخلافَ لايتصورُ أنْ يكونَ واحداً وانّما يكونُ مِن اثنينِ فصاعداً ، فكانِ ينبغي أنْ يقالَ " زيداً امامك ، وعمرا وراءك وما أشبّهَ ذلِك ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا اليه)) [٢٥] وفي حديثِ ابن الانباري نّجدُ اصراراً على التعلقِ بالمصطلحِ دونَ التفكرِ في العلاقةِ على الرغمَّ من أنّ رأيّ الكوفيين هذا يتفقُ ورأيَّ سيبويه والاخفش حيثُ ذهبَ دارسو النحو إلى أنّ سيبويه قدّ قالَ قبلِ الكوفيين بنصبِ الظرفِ الواقعِ خبرا للمبتدأ بعاملٍ اطلقوا عليه المخالفةِ [٢٦].

المبحث الثالث

نظرية المطابقة والغيرية :-

نظريةُ المطابقةِ عندَّ سيبويه وتبعَهُ الاخفشُ هي نظريةٌ معنويةٌ تنظرُ إلى الكلمةِ ؛ وما يبنى عليها نظرةَ المسندِ والمسندِ إليه بلحاظِ المعنى فهو يرى :- ((أنّ المبتدأ لا بدَّ لَهُ مِن أنّ يكونَ المبني علّيه شيئاً هو هو ؛ أو يكونَ في مكانٍ أو زمانٍ وهذه الثلاثةُ يُذكرُ كُلّ واحدٍ منّها بعدَّ ما يبتدأ فأمّا الذي يبنى علّيه شئٌ هو هو فإن المبني علّيه يرتفعُ بّهِ كما ارتفعَ هو بالابتداءِ ، وذلّك قولُك عبدّ اللهِ منطلّق ارتفعَ عبدّ الله لأنّه ذُكرَ ليبنى علّيه المنطلّقُ وارتفعَ المنطلّقُ لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلتِّهِ ؛ وزّعمّ الخليلُ رحمه الله(١٧٠هـ) أنّهُ يستقبحُ أنْ يقولَ

قائمٌ زَيْدٌ وذاكَ إذا لَمْ تجعلْ قائماً مقدماً مبنياً على المبتدإ كما تؤخر وتقدّم فتقولُ ضرّب زيدًا عمرو وعمرو على ضرّب مُرتّفع وكانَّ الحدّ أنْ يكونَّ مقدّماً ويكونّ زيدٌ مؤخراً وكذّلك هذا الحدّ فيّه أنْ يكونّ الابتداءُ [فيّه] مقدماً ، وهذا عربيّ جيدٌ ، وذلّك قولّك تميمي أنا ؛ ومشنوء من يشنؤك ؛ ورجل عبد الله ؛ وخز صفتك فإذا لَمْ يُرّيدّوا هذا المعنى و أرادوا أنْ يجّعلّوه فعلاً كقولّهِ يقومُ زيدٌ ، وقامَ زيدٌ قبّحّ لأنّه اسمٌ وإنّما حسنُ عنّدّهم أنْ يُجرى مُجرى الفعلِّ إذا كانّ صفةً جرى على موصوفٍ ، أو جرى على اسمٍ قدّ عَمّلّ فيّه كما أنّهُ لا يكونّ مفعولاً في ضاربٍ حتى يكونّ محمولاً على غيرّه فتقولُ هذا ضاربُ زيدا وأنا ضاربُ زيداً ولا يكونّ ضاربُ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمرا)) [٢٧] فالخبرُ مرفوعٌ لارتفاعِ المبتدأ ولأنّ الخبرّ هو معنى المبتدأ فالقرينةُ في الأمرّ أنّ الخبرَّ (هو هو) المبتدأ فارتفعا طبقاً لعلاقةِ الإسنادِّ بينّهُما فأنّ خَرّجَا عن هذا الاسنادّ دخلا باباً آخرَّ ((هذا بابُ ما يُنتصبُّ لأنّهُ ليسَ مِن اسمٍّ مَا قبّلّه ولا هو هو)) [٢٨] وعلى ذلك يمضي الاخفشُ الاوسطُ في معانّيه :- ((وأما قولّه **{الْحَمْدُ لِلَّهِ}** فرفعُهُ على الابتداءِ وذلّك أنّ كُلّ اسمٍ ابتدأتَهُ لَمْ تُوقع علّيه فعلاً مِن بعدِّهِ فهو مرفوعٌ ، وخبرُهُ إنْ كانّ هوهو فهو ايضاً مرفوع ، نحو قوله:- **{ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ }** وما أشبه ذلك)) [٢٩] فلو قُلّنا " زيدٌ خلفُكَ " دّلّتْ خلفُكَ بالرفعِ على أنّها معنى لزيدٍ وزيدٌ هو هو خلفُك أمّا إذا تغايرا فإنّ العلامةَ الاعرابيةَ ستتغيرُ بتغيرِ المعنى فتنتقلُ مِن الرفعِ إلى النصبِ فلو قُلّنَا إنّ زيداً خلفَكَ بالنصبّ دلّ المعنى على المكانّ الذي يشغلُهُ زيدٌ والمكانُ هو ليس هو زيدٌ لتغييرِ العلاقةِ وانتقالِها مِن الاسناديةِ الى الظّرفيةِ مع اعتقادِنا بأنّ الظرفَ قسمٌ مِن الاسمِ وليسَ قسيماً لَهُ ؛ وهو كذلك معنى وظيفي كمعنى الخبرِ ، يقولُ سيبويه في كتابهِ:-((هذا بابُ ما الرفعُ فيّهِ الوّجه) وذلّكَ قولّكَ هذا صَوْتٌ صوتُ حمارٍ لأنّك لم تَذكر فاعِلا ولأنّ الآخِرَ هو الأوّلُ حيث قلتَ هذا | فالصوتُ هو هذا ثمّ قلت هو صوتُ حمارٍ لأنّك سمعت نُهاقاً | فلا شَكَّ فى رفعِه | وإن شبَّهتَ أيضاً فهو رفعٌ لأنّك لم تَذكر فاعِلا يَفعله وإنَّما ابتدأتَه كما تبتدئ الأسماء فقلتَ هذا ثم بنيتَ عليه شيئاً هو هو فصار كقوله هذا رَجُلٌ رَجُلٌ حَرْبٍ | وإذا قلتَ له صوتٌ فالذى فى اللام هو الفاعِلُ وليس الآخِرُ به فلمّا بنيتَ أوّلَ الكلام كبناء الأسماءِ كان آخِرُه أَنْ يُجْعَلَ كالأسماءِ أحسنَ وأجودَ فصار كقولك هذا رَأْسُ رأس حِمارٍ وهذا رَجُلٌ أَخو حَرْبٍ إذا أردتَ الشَّبهَ | ومن ذلك عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ على غير صفة لأنّ الهاءَ التى فى علْيِه ليست بفاعل كما أنَّك إذا قلت فيها رَجُلٌ فالهاءُ ليست بفاعل فَعَلَ بالرَّجُلِ شيئاً فلمَّا جاء على مثال الأسماءِ كان الرفعُ الوجهَ)) [٣٠] وإلى ذلك يذهبُ الاخفشُ :- ((قال تعالى **{مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً}** مهموزة من [٨٧ب] "مَلأْتُ" وانتصب (ذَهَبا) كما تقول: "لِي مثْلُكَ رَجُلاً" أي: لي

مثلك من الرجال، وذلك لأنك شغلت الاضافة بالاسم الذي دون "الذهب" وهو "الأرض" ثم جاء "الذهب" وهو غيرها فانتصب كما ينتصب المفعول اذا جاء من بعد الفاعل، وهكذا تفسير الحال، لأنك اذا قلت: "جاء عبدُ الله راكباً" فقد شغلت الفعل* بـ"عبد الله" وليس "راكب" من صفته لأن هذا نكرة وهذا معرفة. وإنّما جئتَ بّهِ لتجعلَهُ اسماً للحالِ إلتي جاءَ فيها. فهكذا تفسيرُهُ ، وتفسيرُ "هذا أحسنُ منكَ وَجْهاً"، لأنّ "الوجهَ " غيرُ الكافِ إلتي وقعَت عليها " مِنْ " و" أحسنُ " في اللفظِ إنّما هو الذي تفضلهُ فـ"الوجهُ" غيرُ ذينك في اللفظِ فلّما جاءَ بعدّهما وهو غيرهُما انتصبَ انتصابَ المفعولَ بّهِ بعدَّ الفاعلِ)) [٣١].

وسيبويه في نظريتّهِ هذه يُعطينا منهجاً للترافعِ والتناصبِ الشكليّ ؛ والمعنويّ لأنّ الرّفعَ سيكونُ بين المبتدأ وخبرِهِ وبينَ الفعلِ وفاعلِهِ وبين الصفةِ وموصوفِها وبين المعرفةِ والمعرفةِ امّا النصبُ فيكونُ للظرفِ مع المبتدأ وبين الحالِ النكرةِ مع صاحبهِ المعرفةِ وبينّ التمييزِ ومميزهِ وبينّ الفعلِ ومفاعيلِهِ ، ((وأمَّا قولهم دارى خَلْفَ دارك فرسَخاً فانتَصب لأنَّ خَلْفَ خَبَرٌ للدار وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه فى بعض واستَغنى فلمَّا قال دارى خلف دارك أَبْهَمَ فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك فقال فرسَخاً وذِراعا ومِيلا أراد أن يبيَّنَ[٣٢]| فيَعملُ هذا الكلامُ فى هذهِ الغاياتِ بالنَّصب كما عَمل له عِشْرون درهماً فى الدرهم كأَنَّ هذا الكلامَ

شئٌ منَّونٌ يَعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو كما كان أفضلُهم رَجُلا بتلك المنزلة | وإنْ شئت قلت دارى خلفَ دارك فرسخانِ تُلْغِى خلفَ كما تُلغِى فيها إذا قلت فيها زيدٌ قائمٌ | وزعم يونسُ (١٥٩هـ)أنّ أبا عمرو(١٥٤هـ) كان يقول دارى من خَلْفِ دارك فرسخانِ فشبَّهه بقولك دارُك منّى فرسخانِ لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ وجَعَل مِنْ فيها بمنزلتها فى الاسم | وهذا مذهبٌ قوىٌّ | وأما العربُ فتَجعلُه بمنزلة قولك خَلْفَ فتَنصبُ وترَفعُ لأنك تقول أنت من خَلْفى ومعناه أنت خَلْفى ولكنّ الكلام حَذْف | ألاَ ترى أنَّك تقول دارُك من خلفِ دارى فيَستغنى الكلامُ | وتقول أنت منّى فرسخَينِ أى أنت منّى ما دُمْنَا نَسيرُ فرسخَينِ فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شُبّه بالمكان)) [٣٣] ؛ وهو في ذلك كله يركن الى السماع عن العرب: ((واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على انه ليس من اسم الأول ولا هو هو | والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسما لم تستطع أن تبنى عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هوهو)) [٣٤]

وهو هنا يؤكد على معنوية علاقة المطابقة والغيرية ويظهر ذلك جليا في الاستثناء المنقطع قال تعالى:- { **وَسَجَدَ المَلَائكَةُ إلّا إبْلِيسَ** } الكهف/ ٥٠ ، فالمفسرونَ اجمعوا على إنّ نصبَ ابليس يُخرجُهُ مِن جنسِّ الملائكةِ

، وذلكَ لأنَّهُ وإنْ كانَ الأصلُ في الاستثناءِ أنْ يكونَ متَّصلا بمعنى أنْ يكونَ المستثنى من جنس المستثنى منهُ إلا أنَّ ذلك إنَّما يكون في حالات عدم قيام الدَّليل على أنَّه استثناء منقطعٌ ، وأمَّا مع قيامِ الدَّليل فلا يصحّ استظهار الاتصالِ في الاستثناءِ ؛ وحيث أنَّ قوله تعالى: **{ إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ}** الكهف/ ٥٠ صريح في أنَّه ليس من جنس الملائكةِ لذلك يتعيَّنُ استظهارَ أنَّ الاستثناءَ منقطع بمعنى أنَّ المستثنى ليس مِن جنسِ المستثنى منّهُ كما يتَّفقُ ذلك كثيرًا في كلامِ العربِ بَل ؛ وفي القرآنِ الكريمِ كقولِّهِ تعالى :- **{...لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ...}** النساء/ ٢٩ ، فاستُثنيت التِّجارة مِن الأكل بالباطل على الرغم من أنَّها ليستْ مِن جنسِ الأكلِ بالباطلِ ، وهكذا قولُهُ تعالى:-**{ لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا * إِلاَّ قِيلًا سَلاَمًا سَلاَمًا}** الواقعة /٢٥-٢٦ ، فالآية المباركة تُخبر عن أنَّ أهل الجنَّة لا يسمعون فيها لغوًا ولا تأثيمًا ثُمَّ تستثني السَّلام من اللغو والتَّأثيم، والسَّلام ليس من جنسها، لذلك فهو استثناء منقطع ولو رفع " السلام" لادخلها في اللغو والتأثيم ، وهو دليل واضح على أنّ نصب الاستثناء المنقطع لم ياتِ لمحذوف او ما شاكل ولكن المتكلم قصد اخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه اخراجا صنفيا كقولنا :. "جاء القوم الا حمارا " فالحمار لاينتمي لجنس القوم العقلائية فالنصب هنا اشار الى معنى وظيفي مختلف في النصب عنه في الرفع لان الضمة علم الاسناد فنصب الاستثناء المنقطع هنا جاء لاختلاف ابليس عن الملائكة ، وهنا ايضا يمكننا ادخال واو المعية ((فسرت والطريق)) تختلف في المعنى عن ((جاء زيد وعمرو) لان المعية هناك معية معنوية لاختلاف الطريق عن السائر فيما زيد وعمرو لايختلفان قال تعالى في كتابه المجيد : - **{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا} الاحزاب** /٧ فقد اخذ الله الميثاق من النبين ومن نبينا عليه وعلى اله افصل الصلاة والتسليم ومن نوح وابراهيم فكلهم انبياء متعاطفون ، وقال تعالى :- **{ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}** يوسف / ٨٦ ، وقال تعالى :- **{ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}** الزمر / ٧٣ فالعطف بيّنُ المعنى هنا أمّا في سورة الواقعة الانفةِ الذكرّ فالمعيةُ واضحةٌ وان المتتبع يجد الفرق بين العطف والمعية ، ويعرف النحاة المفعول معه بأنه : اسمٌ فضلةٌ وقع بعد واو تسمى واو المعية تفيد المصاحبة ،مسبوقة بجملة، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته بلا قصدٍ إلى إشراكه في حكم ما قبله ، نحو: (سرتُ والجبلَ)، فـ (الجبلَ) اسم فضلة(بمعنى أنه ليس فاعلا أو مبتدأ أو خبراً بل هو وارد بعد تمام

الإسناد)، وقد سبق بجملة من الفعل والفاعل ، ليدلّ على أن السيرَ وَقعَ مصاحباً للجبلِ ، ولو راجعنا شروطَ النحويينَ لنصبِ المفعولِ معه لوجدناها تتساوقُ وفكرةَ الغيريةِ وهي:

١. أنْ يكونَ فضلةً ، فإنْ كانَ الاسمُ التالي للواو عمدةً نحو: (جاءَ محمدٌ و زيدٌ)، لَمْ يجزْ نصبهُ على المعيةِ بل يجبُ عطفُهُ على ما قبله فتكونَ الواو عاطفةً ، وإنّما كانَ (زيدٌ) في الجملة عمدةً ،لأنّهُ معطوفٌ على عمدةٍ (أي: محمد)) والمعطوفُ لَهُ حكمُ المعطوفِ عليه وهذا الشرطُ يشيرُ صراحةً إلى إنّ الغيريةَ المعنويةَ توجبُ النصبَ على المعيةِ ؛ والاتفاقُ المعنويُ يوجبُ الاتباعَ على العطفِ لأنّ في العطفِ يمكنُ أنْ يكونَ محمدٌ مكانَ زيدٍ والعكسُ صحيحٌ إلا أنّ المعيةَ ترفضُ هذا العكسَ لان معنى وسنخ الجبل يختلف عن معنى محمد او زيد الادميين .

2. انْ يكونَ ما قبلّهُ جملةٌ ، نحو (كلُّ امرئٍ وشأنُه) ، كانَ معطوفاً على ما قبلّهِ ، و(كُلّ) مبتدأ مرفوعٌ وهو مضاف ، و(امرئ) مضافٌ إليه مجرورٌ ، وشأنُهُ : معطوفٌ على كُلّ ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً والتقديرُ: كُلُّ امرئٍ وشأنُه مقترنان [٣٥] .

3. أنْ تكونَ الواو إلتي تسبقهُ بمعنى (مَعَ) ، فإن تعيّن أن تكونَ الواو للعطفِ لعدمِ صحةِ المعيةِ نحو: (جاء محمدٌ وزيدٌ قبله أو بعده) ، لَمْ يكُن مَا بعدَهَا مفعولاً معهُ ، لأنّ الواوَ هُنا ليستْ بمعنى (مَعَ) إذ لو قُلتّ: جاء محمدٌ مع زيدٍ أو بعدّهُ ، كانَ الكلامُ غيرَ مفيدٍ

ويجبُ التنبيهُ هنا على أنّ جملةَ المفعولِ معه عندَّ اغلبِ النحاةِ جملةً مرتبةً على النحوِ الآتي: فعلٌ (أو شبهِ الفعلِ) و واو تفيدُ المعيةَ و اسمٌ فضلةٌ منصوبٌ نحو: سار عليٌّ والفراتَ ، ولا يجوزُ أنْ يتقدّمّ الاسمُ المنصوبُ على العاملِ فلا تقولُ : والفراتَ سار عليٌّ ، ويختارُ المنعُ كذلك إذا توسطَ الاسمُ أيضا فلا تقولُ: سارَ والفراتَ عليّ وهنا علينا أنْ نتلمسَ في اراءِ النحاةِ ما قالَ عنهُ الكوفيونُ المحلّ وهم يقصدونَ بّهِ الظرفيةَ مفهوماً عاماً فهم يربطونَ هذهِ العلاقاتِ جميعها أو المنصوباتِ بالمحلِّ وهذا المحل هو الظرفيةُ ليس إلا فهم يعتقدونَ أنّ هذهِ المنصوباتِ مرتبطةٌ بالاحتواءِ ولو تمت قراءةُ رأيّ (الكنغراوي) (١٢٤٩هـ)في الموفي في النحو الكوفي[٣٦] بمزيد من التأمل لوجدّنّا أنّ هذه المنصوباتِ مرتبطةٌ بالمحلّ ، والمحلُّ عندّ الكوفيينَ الظرفُ وهم هنا طبعاً لايقصدونَ الظرفَ النحوي بَل مفهومُ الظرفيةِ بشكلّه العامِ.

رأيُّ النحاةِ في العاملِ في المفعولِ معه:-

١- الفعلُ : وهو الأصلُ في العملِ نحو: (سرتُ والليلَ) ، فـ (الليلَ) مفعولٌ معه منصوبٌ بالفعلِ (سار) قبلّهُ، والباحثُ لا يتفقُ بأنّ الناصبَ هو الفعلُ بل الناصبُ هو المعنى فلو قُلنا " سرتُ أنا وزيدٌ " أو " سارَ محمدٌ وعليٌ " لَمْ ينصّب هذا الفعلُ زيداً أو علياً وفي اعتقادي أنّ الناصبَ هو المعنى المتغاير بينَ الليلِ وما قبلّه ولو كانَ الفعلُ لنصبَ زيداً كما نصبَ الليلَ.

2ـ ما يشبه الفعل، كالمشتقاتِ ، والمصدّرِ نحو: (أنا ذاهبٌ و أخاك ، وعليٌّ سائرٌ والطريقَ) ، فـ (أخاك ، والطريقَ) كل منهما مفعولٌ معّه منصوبٌ باسمِ الفاعلِ قبلّهُ (ذاهب ، وسائر) ، وإنما أشبّه اسم الفاعلِ الفعلَ في العملِّ لأنّهُ يشابهُ في الغالبِ في الحركاتِ والسكناتِ ، ولأنّ عملّه موافقٌ لعملِ الفعلِ من حيثُ لزومِ الفاعلِ إنْ كانَ الفعلُ لازماً أو رفعُ الفاعلِ والتعدي إلى نصبِ المفعولَ إنْ كانِ الفعلُ متعدياً نحو: (من الآن سيركُ والجبلَ) فـ (الجبلَ) : مفعولٌ معهُ منصوبٌ بالمصدرِ (سيرُك) هذا حدّهُم وما يفسد رأيّهُم هذا ذهابُهم إلى تقديرِ الفعلِ (تكون) مع (ما ، وكيف) الاستفهاميتين في نحو : (ما أنتَ والنحوَ؟ وكيف أنت و محمدا؟) ليعمل فيهِ ، أيّ: ما تكونُ أنت والنحو؟ وكيف تكون أنت و محمدا ، ومِن الواضحِ أنّ هذا التقديرَ هو محاولةٌ لايجادِ مسوغٍ ومعنى للنصبِ كانَتِ الغيريةُ أولى بّهِ مما يدلُ على أنّ النصبَّ هاهُنا أيّ في (ما انتَ والنحو ، وكيف انت ومحمداً) هو الغيريةُ لا الفعلُ المقدرُّ.

والنحويونَ يقولونَ إذا كانَ مَا بعدَّ الواوِ لا يصحُّ تشريكُهُ في حكمِ مَا قبّله نحو : (سارَ عليٌّ والجبلَ) فيجبُ نصبُهُ على المعيةِ ، لأنّ الجبلَ لا يسيرُ فلا يصحُ أنْ يُعطفَ على مَا قبلِّهِ ، لأنّ العطفَ هو إشراكٌ للمتعاطفين في الإعرابِ ، والمعنى ومنهُ قولّهُ تعالى :- ((**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**)) الحشر/٩ فيجبُ نصبُ (الإيمانِ) على أنّهُ مفعولٌ معهُ لأنّ الايمانَ ليس مِن جنسِ الدّارِ كما يعرفُ الجميعُ ، والواو (واو المعية) ، لأنّكَ لو عطفتَ الإيمانَ على الدارِ لما صحّ المعنى لأنّ الدارَ يصحُ أن تُتَبوّأ. أي : يُسكن فيها . إما الإيمانُ فلا يصحُ فيها هذا المعنى ، فكلّ الشروطِ إلتي يفرضُها النحاةُ نجدّهُا تصبُّ في معنى الغيريةِ فإذا كانَ مَا بعدَّ الواوِ يصح أنْ يعطفَ على ما قبلّهِ ولكنّ يمنع مِن العطفِ مانعٌ ، فيترجحُ النصبُ على العطفِ ، نحو : (جئتُ وسعيداً)، والمانعُ هنا مِن جهةِ الصناعةِ النحويّةِ ، إذ لا يصحُ عندّ النحويين أنْ نعطفَ الاسمَ الظاهرَ على الضميرِ المتصلِّ المرفوعِ (وهو: تاءُ الفاعلِ في جئتُ) مِن غيرِ

فصلٍ بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ ، (أي: جئت أنا وسعيدٌ) فلمّا لَمْ يصحْ العطفُ على وفقِ قواعدِ العطفِ ، كانَ الأرجحُ هنا نصبُ ما بعدَّ الواوِ على أنّهُ مفعولٌ معه ، والواوُ قبلّهُ للمعيةِ وإذا كانَ الاسمُ بعدَّ الواوِ يجبُ أنْ يكونَ معطوفاً على مَا قبلّهِ نحو: (تصالحَ محمدٌ و زيدٌ)، فيجب رفعُهُ ، ولا يجوزُ نصبُهُ على المعيّةِ ، لأنّ الفعلَّ "تصالح" يقتضي جهتينِ مشتركتينِ في الفعلّ لأنّهُ دالّ على المفاعلةِ وهذهِ المفاعلةُ تدّلُّ على أنّ الاولَ والثاني (هو هو) ومِن هُنا وجبَّ الرّفعُ على النصبِ ولكنْ لو جازَ لنّا أنْ نقولَ "تصالحَ زيدٌ وربّه" لنصبّنّا لفظّ (ربّه) رغّمّ أنّ الامرَّ (مشارّكّة) لكنّ هذهَ المشاركة ليستْ جائزةً مِن جهةِ ولأنّ زيدٌ هو عبدٌ مِن عبيدّ اللهِ فاختلفت الجهاتُ هنا فصارتْ بمعنى المعيةِ ودليلُ ذلك أنّ النحاةَ يقولونَ إذا كانَ الاسمُ بعدّ الواو يصحُ نصبُهُ على المعيةِ أو عطفُهُ على ما قبلّهِ ولَمْ يكُن مرجحٌ لأحدّهما ، كانَ "**المعنى هو الفارقُ في النصبِّ أو الرفعِ**" فقولنا مثلا : (لا تُسافر و عليٌ)، إذا أردتَ نهي المخاطبِ ونهي علي أيضاً عن السفرِ ، بمعنى: أنّ النهيَ كانَ منفرداً لكُلٍّ منهُما ، فيُختارُ رفعُ الاسمِ بعدّ واو المعيةِ ، لأنّهُ المناسبُ للمعنى ، أمّا إذا أردتَ نهيّ المخاطبِ عن مصاحبةِ علي في السفرِ ، فالرّاجحُ نصبُ ما بعدّ الواوِ على المعيةِ على قاعدة ابن جني في خصائصِهِ:- ((فأمّا في الحقيقةِ ومحصولِ الحديثِ ، فالعملُ مِن الرّفعِ والنصبِّ والجرِّ والجزمِّ ، إنّما هو للمتكلمِ نفسُهُ ، لا لشيءٍ غيره ...)) [٣٧]

مما تقدّمَ نستطيعُ أنْ نميزَ مجموعةً مِن العلاقاتِ هي : (علاقةُ الظرفيةِ ، وعلاقةُ الحاليةِ ، وعلاقةُ التميزيةِ ، وعلاقةُ الاستثنائيةِ ، وعلاقةُ المعيةِ) [٣٨] إلتّي تنصب لأنّها خالفَتْ معنى المبتدأ وخرجَتْ مِن الاسناديّةِ الخبرية إلى اسناديةِ المحلّ على ما يرى الكوفيون واكتسبتْ خصائصَ وظيفيةٍ غيرَ وظيفةِ الخبريةِ إلتي اخذتْ موقِعِها.

اهم نتائج البحث : -

١- مازالَ كتابُ سيبويه يحوي مِن اللفتاتِ النحويّةِ الكثيرَ لكنّها ضاعتْ على الباحثينَ بسببِ القراءاتِ التعصبيةِ وتوّهم المحدثين خلافاً بين مدرستي الكوفةِ والبصرةِ لأنّهم لَمْ ينقبوا في هذا الكتاب ولو درسَ هذا الكتابُ بإنعامٍ لاستغنى الدارسونَ والباحثونَ عن ايجادِ وسائلَ لايصالِ النحو ولتفادوا احدى الصعوباتِ العويصةِ في النحو وهي (صعوبةُ المادةُ العلميةِ) .

٢- الغيريةُ علاقةٌ أو نظريةٌ موضوعيةٌ اوجدّهَا سيبويه وتابعهُ الاخفشُ وقيل إنّ الخليلَ قالَ بّها لما يغايرُ المبتدأ وهذه العلاقةُ يسميها سيبويه (هو هو) و (هو ليس هو) وهي مرتبطة بالاسنادِ.

٣- الغيريـةُ علاقـةٌ تـدخلُ فـي الكثيـرِ مِـن ابـوابِ النحـو المختلفـةِ ، وعلـى اساسِـهَا المعنـويّ يمكـنُ أنْ تُقسـمَ المرفوعـاتُ والمنصـوباتُ كـالظروفِ والاحوالِ والمعيـةِ والاسـتثناءِ بمعانيـهِ المختلفـةِ وهـي علاقـةُ اوسـعُ مـن المبتدأ والخبرِ ومرتبطة بالاسناد.

٤- مصطلحُ المغايرةِ يتساوقُ مع (الخلاف الكوفي) مِن حيثُ المعنى النحوي ألا أنّهُ يختلفُ معهُ مِن طريقِ عدمِ دقةِ المصطلحِ الكوفي (الخلاف او المخالفة او الصرفة او المحل)

٥- المغايرة علاقةٌ معنويةٌ تتساوقُ مع تيسيرِ النحو لأنّها تنظرُ إلى الرفعِ ، والنصبِ على أنّهُ علاقةٌ معنويةٌ.

٦- المغايرةُ تكفي النحويينَ مؤونةَ تقديرِ الجملِ البعيدةِ ، إلتي تُخرجُه إلى معان لا تنسجمُ وروحه واناقة العربي في البحثِ عن الحذفِ والايجازِ .

٧- هذه النظريـةُ كشـفَتْ لنـا مجموعـةً مِـن القرائنِ إلتـي يؤكـدُ عليهـا سـيبويه دائمـاً كـ(علاقةِ الحاليـةِ والظرفيـةِ والاستثنائيةِ والمعيةِ وربما التمييزية).

٨- ان هذه العلاقات لاتخرجُ عن رابطٍ يجمعُها وهو الظرفيةُ المطلقةُ فهي تدّلّ على الاحتواءِ زماناً أو مكاناً وهو ما ارادّهُ النحويون الكوفيون في قولِّهم بالمحلِّ لأنّ المحل عندّهُم عاملٌ معنويٌ ، وهذا العاملُ لايدلُّ إلا على الاحتواءِ وهو ما يمكنُ تلّمسّه في كتابِ الموفي في النحو الكوفي في باب المنصوبات.

الهوامش والتعليقات

١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : المخزومي ٢٩٧ ، وينظر المصدر نفسه /٣٩٨ ، وينظر دروس في المذاهب النحوية / الراجحي١١ ، وينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦

٢- ينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٩

٣- ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٤-٢٠٥

٤- المصدر نفسه : الجزء والصفحة نفسها – المسألة ٣١

٥- المصدر نفسه : الجزء والصفحة نفسها – المسألة ٣١

٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١/٢٠٦

٧- ينظر المصدر نفسه : ١/ ٣٧٦

٨- الخصائص : ١/١١٠-١١١

٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١/ ٣٧٢

١٠- المصدر نفسه : الصفحة نفسها

١١- معاني القرآن للاخفش : ١/١٧٦-١٧٧

١٢- شرح الرضي على الكافية : ١/١٩٥

١٣- ائتلاف النصرة – المسألة ٩: ٣٦

١٤- المصدر نفسه: الصفحة نفسها – المسألة ١٠

١٥- ينظر معاني القران للفراء : ١/٣٣-٣٤

١٦- العين : ١/٢٦٥-٢٦٦

١٧- القاموس المحيط : (مادة خلف)

١٨- مقاييس اللغة لابن فارس : ١ /١١٧

١٩ – مفردات ألفاظ القرآن للراغب : ٢٩٤

٢٠ – المصدر نفسه : ٢٩٥ ومابعدها ، وينظر النهاية في غريب الحديث والاثر : المجلد الثاني باب الخاء مع اللام ، والمجلد الثالث باب الغين مع الراء

٢١- البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٤٥٨

٢٢- مفردات ألفاظ القرآن للراغب : ٢٩٤ وينظر أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين :٨ وينظر المصباح المنير في غريب شرح الوجيز للفيومي : ١٧٩ ، وينظر تعريفات الجرجاني : ١٣٥

٢٣ – الفروق اللغوية للعسكري الفرق ١٩٦٨: ٤٨٨/١

٢٤– المصدر نفسه : الصفحة نفسها

٢٥– الانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٤–٢٠٥

٢٦– ينظر (مصطلحات نحوية) ٢٨٦–٢٨٧ – مجلة تراثنا

٢٧– الكتاب : ١١٨/٢

٢٨– المصدر نفسه : الصفحة نفسها ، وينظر الموفي في النحو الكوفي : ٥٧٢ ومابعدها

٢٩– معاني القرآن للاخفش : ٦/١

٣٠– الكتاب : ٣٦٥/١

٣١– معاني القرآن للاخفش : ١٧٦/١–١٧٧

٣٢– التمييز تفسير او تبيين في كتاب سيبويه – مصطلحات نحوية

٣٣– الكتاب : ٤١٧/١

٣٤– المصدر نفسه : ١٢٠/٢

٣٥– ينظر جامع الدروس العربية :٢/ ٢٦١–٢٦٢

٣٦– ينظر الموفي في النحو الكوفي : ٥٧٢ وما بعدها

٣٧– الخصائص : ١١٠/١–١١١

٣٨– ينظر الموفي في النحو الكوفي : ٥٧٢

المصادر والمراجع

أ – القرآن الكريم

ب – المصادر العربية

١ – ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف بن ابي بكر الشَرجّي الزبيدي –تحقيق طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط١ – ١٩٨٧

٢ أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، محمد عوامه ، دار البشائر، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣ الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج ، ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ط ٢

٤ البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم : دار التراث / ١٩٩٠م

٥ التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ابي البقاء الكعبري تحقيق ودارسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الاسلامي – بيروت / لبنان ط١ ١٩٨٦م

٦ التعريفات : علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري دار الكتاب العربي – بيروت ط الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧ جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى غلاييني / المكتبة العصرية –بيروت ، صيدا ط ٢٨ لسنة ١٩٩٢م

٨ الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ، تحقيق محمد علي النجار ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠٠٦ م– 1427هـ ، ط ١

٩ دروس في المذاهب النحوية: عبده الراجحي– دار النهضة العربية – بيروت –١٩٨٠

١٠ الرد على النحاة:ابن مضاء القرطبي حقيق شوقي ضيف،دار المعارف،١٩٨٢ م ، ط ٢

١١ العين لابي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٠ – ١٧٥ هـ تحقيق الدكتور مهدى المخزومي ، الدكتور ابراهيم السامرائي الجزء الرابع مؤسسة دار الهجرة

١٢ الفروق اللغوية : ابو هلال العسكري : بيروت

١٣ في النحو العربي نقد وتوجيه : مهدي المخزومي : دار الرائد العربي – بيروت ط٢ / ١٩٨٦

١٤ في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : نعمة رحيم العزاوي ، بغداد /١٩٩٥م

١٥ القاموس المحيط مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – دار الجيل

١٦ مجلة تراثنا مجلة فصلية تصدرها مؤسسة اهل البيت لاحياء التراث العددان الثالث والرابع السنة الخامسة عشرة رجب ١٤٢٠ هـ

١٧ منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : محمد كاظم البكاء بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩

١٨ الكتاب : عمرو بن عثمان بن قَنْبر، الملقب بـ سيبويه : تحقيق: عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م

١٩ مجلة تراثنا – /٣٨٣/ علي حسن مطر – نشرة فصلية تصدرها مؤسسة ال البيت لاحياء التراث العدد ٢،٣ (٥٠-٥١ السنة الثالثة عشر ١٤١٨هـ

٢٠ النهاية في غريب الحديث والاثر : فخر الدين بن الأثير ، تحقيق عبد الحميد هنداوي : المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ ط١

٢١ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ط: ١٩٧٥ م جامعة قار يونس – ليبيا

٢٢ معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان / ١٩٨٥

٢٣ معاني القرآن : الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ : دار عالم الكتب الطبعة : الثالثة لسنة ١٩٨٣م

٢٤ معاني القرأن : أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط ت٢١٥هـ تحقيق: هدى محمود قراعة / مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة :الأولى ١٩٩٠

٢٥ المصباح المنير في غريب شرح الوجيز: أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت.

٢٦ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : مهدي المخزومي ط٣ –١٩٥٨ شركة ومطبعة ومكتبة البابي الحلبي واولاده بمصر.

٢٧ مفردات الفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، ط٢، دار القلم، دمشق، سنة /١٩٩٢م .

٢٨ معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت / ١٩٧٩.

٢٩ الموفي في النحو الكوفي : صدر الدين الكنغراوي : تحقيق: محمد بهجة البيطار / دار النوادر للنشر والتوزيع ط١.